

## تحرك عاجل شكوك حول التحقيق في التعذيب

في 9 يناير/ كانون الثاني أطلق سراح المصور الصحفي أحمد فردان بكفالة انتظاراً للتحقيق في تهمة جديدة هي " الاشتراك في هجوم بالمولوتوف على الشرطة في ديسمبر/ كانون الأول". وقال إنه قد عذب.

في حوالي الساعة التاسعة من مساء 9 يناير/ كانون الثاني، أطلق سراح أحمد فردان من سجن الحوض الجاف بالعاصمة المنامة. وفي وقت سابق من اليوم نفسه اقتيد إلى مكتب سلطات السجن لمقابلة أحد أعضاء وحدة التحقيقات الخاصة، وهي وحدة داخل مكتب النائب العام أنشئت من أجل التحقيق في ادعاءات التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، والقتل وسائر الانتهاكات على أيدي قوات الأمن، وقد سأله عن ادعاءاته بالتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة التي حاقت به منذ القبض عليه وأخبره أنه يزوره بسبب هذا التحرك العاجل الصادر في 7 يناير/ كانون الثاني. وقد أخبر أحمد فردان المحقق بتفاصيل تعذيبه.

في 11 يناير/ كانون الثاني، أدلى أحمد فردان بمقابلة لجريدة الوسط البحرينية حول ما ادعاه من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة التي حاقت به بينما كانوا ينقلونه في سيارة قوات الأمن إلى إدارة التحقيقات الجنائية في المنامة وعند وصوله إلى الإدارة.

في 26 ديسمبر/ كانون الأول، يوم القبض عليه أخذ أحمد فردان على النيابة العامة وتم استجوابه حول اتهامه بالاشتراك في اجتماع عام يتعلق بتظاهرة يوم 16 ديسمبر/ كانون الأول في قرية أبو سبيع غربي المنامة، التي اعتزم تغطيتها كمصور. وخلال الاستجواب أبقوا عليه معصوب العينين ويديه موثقتين خلف ظهره، وفي 14 يناير/ كانون الثاني، نشرت وزارة الداخلية بياناً بالإنجليزية نفت فيه تعذيب أحمد فردان أو كسر ضلوعه، وأضافت أنه قد قبض عليه "لاشتراكه في الهجوم بالمولوتوف على الشرطة في وقت سابق من الشهر." وكانت هذه أول مرة يخبر أحمد فردان بالتهمة الموجهة إليه.

نرجوكم الكتابة فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم:

- لمناشدة السلطات أن تسقط الاتهامات الموجهة إلى أحمد فردان لأنها تتعلق بمجرد ممارسته السلمية لعمله كمصور صحفي؛
- لحثها على الأمر بإجراء تحقيق دقيق ومستقل ونزيه في الادعاءات بأن أحمد فردان قد عذب أو أسيتت معاملته أثناء احتجازه لدى قوات الأمن؛
- لحثها على حماية الحق في حرية التعبير والتجمع والتجمع، بما في ذلك حرية طلب المعلومات وتلقيها وتداولها، تمثيلاً مع التزامات البحرين نحو حقوق الإنسان.

نرجو إرسال مناشداتكم قبل 27 فبراير/ شباط 2014 إلى:

الملك

الشيخ حمد بن عيسى الخليفة

ديوان جلالة الملك

ص. ب. 555  
قصر الرفاع، المنامة، البحرين  
فاكس: +973 1766 4587 ( كرر المحاولة)  
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية  
الشيخ راشد بن عبدالله الخليفة  
وزارة الداخلية  
ص. ب. 13، المنامة، البحرين  
+973 1723 2661 فاكس:  
تويتر: @moi\_Bahrain  
صيغة المخاطبة: معالي الوزير  
كما ترسل نسخ إلى:  
وزير العدل والشؤون الإسلامية  
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله الخليفة  
وزارة العدل والشؤون الإسلامية  
ص. ب. 450، المنامة، البحرين  
+973 1753 1284 فاكس:  
[minister@justice.gov.bh](mailto:minister@justice.gov.bh) البريد الإلكتروني  
تويتر: @Khaled\_Bin\_Ali  
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه  
الهيئات أدناه:  
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة  
المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل: 3/14 لمزيد من المعلومات:  
<http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/002/2014/en>

## تحرك عاجل

### شكوك حول التحقيق في التعذيب

#### معلومات إضافية

أحمد فردان يعمل مصوراً مع وكالات نور فوتو وديموتكس وسيبا، وقد ألقى القبض عليه في الثانية والنصف من صباح 26 ديسمبر/ كانون الأول 2013 في مداهمة لمنزله في قرية أبو سبيع غربي المنامة. الضباط الذين قبضوا عليه كانوا يرتدون ملابس مدنية، ولم يظهروا أمراً كتابياً بالقبض عليه. وأثناء نقله إلى إدارة التحقيقات الجنائية بالمنامة وعند وصوله لها صُفِع على وجهه وضرب وجذب عضوه الذكوري. وعانى من ضيق التنفس ثم أغشي عليه. وأخذه إلى مجمع سلمانبة الطبي حيث أظهرت أشعة إكس أن ضلعين من أضلاعه مكسوران. وبعد الفحص أعيد إلى إدارة التحقيقات الجنائية لاستجوابه فيما يتعلق بتظاهرة يوم 16 ديسمبر/ كانون الأول القريبة من منزله. ومخافة التعرض لمزيد من التعذيب اعترف بأنه كان ينوي المشاركة في التظاهرة ووقع على أوراق بهذا الشأن، وإن لم يتمكن من قراءتها. ثم أحضره أمام النيابة العامة دون حضور محاميه. وبعد ذلك، أقيمت إلى مستشفى سجن القلعة لإجراء فحص طبي معتاد قبل نقله إلى سجن الحوض الجاف في المنامة. وأخبرت سلطات السجن بأن ترسله إلى مستشفى سجن القلعة، حيث بقي حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول. وفي أثناء ذلك الوقت يمخ له بإجراء مكالمتين هاتفيتين قصيرتين لأسرته لطمأننتها. وفي أول يناير/ كانون الثاني مثل أحمد فردان أمام النائب العام للمرة الثانية في غياب محاميه، وأصدر النائب العام أمراً باعتقاله 45 يوماً لإجراء مزيد من التحقيقات حول تهمة " الاشتراك في تجمع عام". ثم نقل إلى سجن الحوض الجاف في المنامة حيث زارته أسرته لأول مرة في 5 يناير/ كانون الثاني.

وقبل إطلاق سراح أحمد فردان في 9 يناير/ كانون الثاني، زاره أحد أعضاء وحدة التحقيقات الخاصة التي أنشأتها الحكومة في 27 فبراير/ شباط 2012 عقب التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث البحرين. وصلاحياتها أساساً هي التركيز على الحالات الموثقة في التقرير المذكور لكنها تفحص كذلك حالات أخرى يحيلها إليها النائب العام البحريني.

و اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث البحرين، التي تشكلت بموجب الأمر الملكي الصادر في 29 يونيو/ حزيران 2011، قد كلفت بالتحقيق في، وإعداد تقرير عن، انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ذات الصلة باحتجاجات 2011. وعند صدور تقرير اللجنة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، ألزمت الحكومة نفسها علانية بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وقد ذكر التقرير رد فعل الحكومة على الاحتجاجات الجماهيرية ووثق انتهاكات حقوق الإنسان واسعة المدى. ومن بين هذه التوصيات، مطالبة التقرير للحكومة بمحاسبة أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل التعذيب والاستخدام المفرط للقوة وأن تجري تحقيقات مستقلة في ادعاءات التعذيب.

إن إنشاء اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث البحرين والتقرير الصادر عنها اعتباراً مبادرة تمهيدية، لكن عدم رغبة الحكومة في تطبيق التوصيات الأساسية للتقرير بشأن المحاسبة قد أدخل بالوعد بإصلاح فعلي؛ وهذا التقاعس يشمل: فشلها في إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة وشفافة في ادعاءات التعذيب وسائر صنوف المعاملة السيئة؛ والاستخدام المفرط للقوة؛ والملاحقة القضائية لجميع من أصدروا الأوامر بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. ، لمزيد من المعلومات انظر: وضع الإصلاح على الرف، وإطلاق يد الظلم، (Index: MDE 11/062/2012) نوفمبر/

تشرين الثاني 2012. <http://amnesty.org/en/library/info/MDE11/062/2012/en>

وفي 28 يوليو/ تموز 2013، عقد البرلمان البحريني جلسة غير عادية، أصدر بعدها 22 توصية رفعها إلى الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وشددت التوصيات من العقوبات التي وضعها قانون مكافحة الإرهاب لعام 2006. وعقب ذلك بأيام قليلة، أصدر الملك عدة مراسيم تزيد من تقييد حق حرية التعبير، من بين ذلك منع كل الاحتجاجات والاعتصامات والاجتماعات العامة في المنامة لأجل غير مسمى و إعطاء قوات الأمن سلطات إضافية هائلة.

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل: Index: MDE 11/005/2014 3/14 تاريخ الإصدار 16 يناير/ كانون الثاني 2014

وفي 9 سبتمبر/ أيلول أصدرت 47 دولة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بياناً مشتركاً أعربت فيه عن مخاوفها العميقة من انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في البحرين.